العدد 19 تشرين الثاني 2025
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
No.19 – Nov 2025 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

مجلس الاعانات والمساعدات في العراق 1939–1958

دراسة تاريخية

ا.م.د. اثمار عبد الحسين مطلك الموسوي

جامعة ذي قار/ كلية التربية للعلوم الانسانية

dr.athmir.a.hussein.mutlaq@utq.edu.iq

الملخص

يتناول البحث دراسة إحدى التجارب الإدارية والاجتماعية المهمة في تاريخ العراق الحديث والمتمثلة بتطور مؤسسات الرعاية الاجتماعية خلال العهد الملكي . متتبعا نشأة مجلس الإعانات والمساعدات وتطور تنظيمه الإداري والمالي ، ودوره في تنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية ، من خلال المراحل التاريخية التي مر بها المجلس منذ تأسيس وزارة الشؤون الاجتماعية سنة 1939 ، ونشأته كجهاز منظم داخل الوزارة يعنى بمواجهة آثار الأزمات والكوارث وحتى دمجه في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام 1958.

انطلقت الدراسة من جذور المجلس في اللجان الإغاثية التي ظهرت في الثلاثينات لمعالجة الكوارث الطبيعية والازمات ، والتحول الذي حدث مع صدور المرسوم الملكي رقم (59) لسنة 1939 الذي انبثق بموجبة جهاز دائم يتولى مهام الإعانة العامة وتنظيم المساعدات الرسمية، ضمن تشكيلات وزارة الشؤون الاجتماعية . ثم تناولت مرحلة التنظيم الإداري الأولى للمجلس خلال الحرب العالمية الثانية ، كما بحث التطورات التي شهدها المجلس بعد عام 1946 ، إذ توسع نطاق عمله وارتبط نشاطة بزيادة موارد الدولة النفطية وتطور مفهوم العدالة الاجتماعية في فكر الحكومة العراقية . فيما مثلت حقبة الخمسينيات مرحلة النضج والهيكلة النهائية للمجلس ، حيث أعيد تنظيم المجلس ليصبح هيئة عامة ذات صلاحيات مالية وادارية واسعة ، كما وثق البحث دور المجلس في تقديم الإعانات للأيتام والفقراء ومعالجة البطالة ، وتعاونه مع الجمعيات الخيرية في إطار رسمي منظم . وبذلك شكل مجلس الإعانات والمساعدات اللبنة الأولى لنظام الرعاية الاجتماعية في العراق .

الكلمات المفتاحية: مجلس الاعانات والمساعدات ، وزارة الشؤون الاجتماعية ،الاغاثة ، الجمعيات الخيرية ، برامج الاعانات .

The Council of Aid and Assistance in Iraq, 1939–1958

A Historical Study

Prof. Dr. Ithmar Abdul-Hussein Mutlak Al-Musawi

dr.athmir.a.hussein.mutlaq@utq.edu.iq

University of Thi-Qar / College of Education for Human Sciences

Abstract

This study explores the development of social welfare institutions in modern Iraq through the experience of the Council of Aid and Assistance during the monarchical era (1939–1958). It traces the Council's origins in the 1930 relief committees and its institutional formation after the establishment of the Ministry of Social Affairs by Royal Decree No. 59 of 1939. The research examines its administrative and financial organization under successive regulations, its post-1946 expansion alongside rising oil revenues, and its social role in supporting the poor, orphans, and unemployed through cooperation with charities. By the 1950s, the Council had become a semi-autonomous body embodying the monarchy's welfare policy, representing the foundation of Iraq's modern social welfare system and the state's shift toward a social role in governance.

Keywords: Council of Aid and Assistance, Ministry of Social Affairs, Public Relief, Charitable Associations, Government Aid Programs.

المقدمة

يعد التاريخ الاجتماعي والإداري للدولة العراقية الحديثة أحد أهم الميادين التي تكشف عن تطور مفهوم الدولة ووظائفها في المجتمع . فبعد تأسيس الحكم الوطني عام 1921 انصرفت الحكومات العراقية الأولى إلى بناء مؤسساتها السياسية والإدارية والعسكرية ، دون أن تحظى الجوانب الاجتماعية بالاهتمام الكافي . الا أن تزايد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الثلاثينات ، الناتجة عن الفيضانات المتكررة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، دفع الدولة إلى التفكير في إنشاء أجهزة تعنى بتنظيم شؤون الرعاية والإغاثة والمساعدات. ومن هنا بدأت تتبلور فكرة إنشاء جهاز رسمي يتولى مسؤولية الإعانات العامة، ليكون خطوة نحو تأسيس سياسة اجتماعية حديثة تعبر عن التزامات الدولة تجاه مواطنيها .

لقد جاءت نشأة مجلس الإعانات والمساعدات في إطار التحولات الإدارية الكبرى التي شهدها العراق في أواخر الثلاثينات، حيث اتجهت الحكومة إلى تنظيم مؤسساتها على أسس قانونية واضحة. ومع صدور المرسوم الملكي رقم (59) لسنة 1939 بإنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية، برزت الحاجة إلى تشكيل هيئة تتولى تنسيق أعمال المساعدات والإعانات، فكان المجلس ثمرة هذا التنظيم الجديد. وقد استمر نشاطه على مدى عقدين من الزمن، فشهد مراحل متعددة من النمو والتطور، ارتبطت ارتباطًا وثيقا بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها العراق خلال العهد الملكي.

هدفت الدراسة إلى إظهار الدور الحقيقي الذي أداه مجلس الإعانات والمساعدات في بناء السياسة الاجتماعية للعراق الحديث، والكشف عن تطوره الإداري والمالي، وموقعه في بنية الدولة ومدى تأثيره في معالجة المشكلات الاجتماعية التي شهدها العراق خلال العهد الملكي. تغطي هذه الدراسة المدة الممتدة 1939 - 1958، وهي مدة تمثل مرحلة تأسيس ونضوج وانتهاء المجلس . ففي سنة 1939 تأسست وزارة الشؤون الاجتماعية التي انبثق عنها المجلس، وفي سنة 1958 انتهى وجوده الإداري باندماجه في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بعد سقوط النظام الملكي.

اعتمدت الدراسة على التسلسل التاريخي في عرض الاحداث ، مع الاستعانة بالمنهج الموضوعي في المحور الاول لتحقيق قراءة أكاديمية أشمل وأكثر دقة ، في حين استندت الدراسة إلى مصادر أولية وثانوية متنوعة شملت القوانين والأنظمة الرسمية ، تقارير حكومية ، ، فضلا عن دراسات أكاديمية ومراجع حديثة ، وعدد من الصحف ابرزها الوقائع العراقية .

قسم البحث إلى ثلاث محاور رئيسة تناول المحور الاول ، الجذور الأولى لتأسيس المجلس وظروف نشأته ، ومراحل تنظيمه الإداري والمالي، مع دراسة تطور أنظمته ولوائحه الداخلية بوصفه نواة العمل الاجتماعي المنظم في الدولة العراقية الحديثة . اما المحور الثاني فقد خصص لدور مجلس الإعانات والمساعدات الاقتصادي والاجتماعي في العراق 1939–1953 فبحث طبيعة دور المجلس خلال المدة الأولى من تأسيسه ، وكيفية تعامله مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهها العراق آنذاك ، من بطالة وفقر وأزمات معيشية وكوارث طبيعية ، مبينا دوره في تخفيف تلك الأزمات ودعمه لسياسات الدولة في مجال الرعاية العامة . اما المحور الثالث فقد تتبع تطور دور مجلس الإعانات والمساعدات الاقتصادي والاجتماعي 1953–1958 اذ شهدت هذه المرحلة اتساع نشاط المجلس بعد عام 1953، وارتباطه المباشر بسياسات التنمية والإصلاح الاجتماعي وتمتعه باستقلال مالي واداري ، كما استعرض تزايد تأثيره في إدارة اعمال الإغاثة وتنظيم المساعدات حتى نهاية العهد الملكي عام 1958.

المحور الاول : مجلس الإعانات والمساعدات في العراق دراسة في التأسيس والتطور 1939–1958

تعود البدايات الأولى لفكرة أنشاء جهاز حكومي يعنى بشؤون الإعانات والمساعدات في العراق إلى أوائل الثلاثينات من القرن العشرين، حين واجهت البلاد أزمات اقتصادية واجتماعية متلاحقة ، اذ شكلت الحكومة العراقية آنذاك لجانا مؤقتة لمساعدة المتضررين من الفيضانات والجفاف، أبرزها لجنة إعانة المتضررين من فيضان دجلة سنة 1931 [1] ولجنة الإغاثة العامة سنة 1933 [2] ، وكانت تتبع إداريا لوزارة الداخلية وتشرف عليها وزارة المالية من حيث الصرف كانت هذه اللجان محدودة المهام ومؤقتة التشكيل ، إذ تلغى بانتهاء الأزمات، ولم تكن تمتلك إطارا قانونيا دائما يضمن استمرارية العمل أو وحدة الإدارة [3] .

ومع تفاقم المشكلات الاجتماعية في النصف الثاني من الثلاثينات ، بدأ الوعي الإداري في الدولة يتجه نحو فكرة إيجاد دائرة مركزية تنظم أعمال الإعانات بصورة دائمة . ففي عام 1938 رفع وزير الداخلية آنذاك علي جودت الأيوبي [4] مذكرة إلى مجلس الوزراء يقترح فيها "تأسيس إدارة اجتماعية تتولى الإشراف على أعمال الرعاية والإعانة العامة" [5]. ومع تصاعد الدعوات إلى تنظيم الشؤون الاجتماعية ، قررت الحكومة في 20 أيلول 1939 إصدار المرسوم الملكي رقم (59) لسنة 1939 القاضي بإنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية [6] ، وهو النص المؤسس الذي حدد تقسيمات الوزارة ومهامها العامة في الرعاية والإعانة والإشراف على شؤون الفئات الهشة [7]. وقد نشأ "مجلس الإعانات والمساعدات" في هذا السياق بوصفه جهازا تنفيذياً داخل إطار الوزارة يناط به تنسيق الإعانات الحكومية وتوحيد ما كان ينفذ عبر لجان مؤقتة قبل ذلك التاريخ ، فتكونت أول هيئة عراقية تعنى بالرعاية العامة والإعانات ، وتتولى توزيع المساعدات وتنظيمها ، وبذلك انتقلت مسؤولية الإغاثة من وزارة الداخلية إلى وزارة متخصصة [8]. فيما خصصت الوزارة في سنتها الأولى مبلغا أوليا قدر بـ(10,000) دينار تحت عنوان "إعانات عامة ومساعدات إنسانية" وكانت تلك الاعتمادات تصرف من الاحتياطي العام بقرار من الوزير ومصادقة وزارة المالية [9] .

وبمرور الوقت ومع ازدياد حجم المسؤوليات، صدر النظام رقم (48) لسنة 1941 الذي تضمن في مادته الثانية حزمة من أنظمة وزارة الشؤون الاجتماعية ، وهو الإطار الذي رسم وحدات الوزارة ، بما فيها مجلس الإعانات والمساعدات ، وأعطى الغطاء القانوني لتشكيل لجان فرعية في الألوية لتوزيع المعونات بإشراف مركزي من بغداد [10] . واتخذت الهيكلية الأساسية للمجلس صورة رئاسة إدارية صغيرة (مدير، رئيس إعانات، محاسب قانوني، قلم معاملات) تتصل مباشرة بمكتب الوزير، مع لجان فرعية تستدعى عند الطوارئ (فيضانات، غلاء، نزاعات محلية) وتضم ممثلين من الدوائر الخدمية [11] .

كانت صلاحيات المجلس في تلك المدة محدودة ومقتصرة على دراسة الحالات الطارئة، ولم يكن يمتلك ميزانية خاصة ، بل كان يعتمد على مخصصات الوزارة التي تدرج ضمن باب "النفقات الاجتماعية" في الميزانية العامة [12] . وكان يدار من قبل مدير الإعانات العام ، ويرفع تقاريره إلى وزير الشؤون الاجتماعية الذي يعرضها بدوره على مجلس الوزراء للمصادقة [13]. ظل المجلس على هذه الحال حتى نهاية الحرب العالمية الثانية حين بدأت الدولة تدخل مرحلة التنظيم الإداري الشامل.

ففي عام 1945 وبانتهاء الحرب العالمية الثانية ، ودخول العراق مرحلة إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي، بادرت الحكومة إلى إعادة النظر في هيكل وزارة الشؤون الاجتماعية. فصدر النظام رقم (79) لسنة 1946 الذي أعاد تنظيم الوزارة وهيئاتها التابعة، ومنح مجلس الإعانات والمساعدات وضعا قانونيا مستقلا جزئيا ، باعتباره "الهيئة المسؤولة عن الإعانات العامة في الدولة" [14] . كما نص النظام على إنشاء "صندوق مركزي للإعانات" يتبع المجلس مباشرة ، ويدار بواسطة محاسب قانوني يرتبط بديوان المحاسبات، مما منح المجلس استقلالا ماليا جزئيا . ومنذ ذلك التاريخ بدأت الوزارة تدرج في ميزانيتها "ملحقًا تفصيليا" لبيان أوجه صرف المجلس [15] .

توسع عمل المجلس بشكل ملحوظ بعد عام 1946 إذ أصبح يرتبط إداريا بمكتب وزير الشؤون الاجتماعية، وماليا بديوان المحاسبات، بينما ظل إداريا جزءا من الوزارة . وفي عام 1950 بدأ المجلس يكتسب طابعا مؤسساتيا واضحا، فبعد صدور النظام رقم (38) لسنة 1952، تحقق للمجلس أكبر قدر من الاستقلال الإداري والمالي ضمن هيكل وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث نصت مادته الثامنة على أن " يعتبر مجلس الإعانات والمساعدات هيئة عامة تتمتع بالاستقلال في إدارة شؤونها ضمن اختصاص الوزارة" [16] . وقد خصص له باب مالي مستقل في الميزانية العامة للدولة ، وأصبح مدير المجلس يعين بمرسوم ملكي بناء على اقتراح الوزير. كما نص النظام على أن المجلس يقدم تقاريره السنوية إلى مجلس الوزراء مباشرة عبر الوزير المختص مما رفع مكانته داخل الإدارة العامة [17] . استمر المجلس في أداء مهامه بهذه الصيغة المستقلة حتى منتصف الخمسينات، إذ شهدت سنة 1954 مرحلة جديدة من التوسع في أعقاب فيضان بغداد الكبير[18] ، حيث اتخذ المجلس دور القيادة في إدارة الإغاثة وتنظيم المساعدات . وقد أسهمت هذه التجربة في تعزيز مكانته كجهاز مركزي موثوق قادر على إدارة الكوارث [19] ما دفع الحكومة في عام 1955 إلى إصدار النظام رقم (22) الذي أعاد تنظيم العلاقة بينه وبين الوزارة، وجعل منه مجلس مرتبط مباشرة بمجلس الوزراء في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية ، إذ نصت المادة الرابعة منه على أن " يفتح للمجلس حساب خاص في المصرف الوطني العراقي ، تودع فيه المبالغ المخصصة له في الميزانية العامة، ويكون التصرف فيها من قبل رئيس المجلس ومحاسب قانوني تحت إشراف ديوان المحاسبات" [20] وقد اعتبرت هذه المادة أساس استقلاله المالي الفعلي ، إذ انتقلت صلاحيات الصرف من الوزير إلى المجلس نفسه. وجرى توزيع المخصصات المالية على ثلاث فئات: إعانات الأفراد ، إعانات

الجمعيات الخيرية، واعانات الكوارث الطبيعية ، وأنشأ أقساما للتخطيط الاجتماعي، شعبة الطوارئ ، وشعبة الإحصاء العام [21] .

وفي سنة 1956 أدخلت عليه تعديلات تنظيمية استهدفت تحسين كفاءة التوزيع وتوثيق الإنفاق، فأضيفت إلى ملاكه كوادر محاسبية من ديوان المحاسبات وموظفون إداريون من وزارة المالية لتنسيق العمل الرقابي [22]. ومع نهاية عام 1957 كان المجلس قد بلغ مرحلة متقدمة من التنظيم المؤسسي، إذ أصبحت له ميزانية تفصيلية خاصة ، وتقررت له اعتمادات ثابتة لتغطية النفقات السنوية للإعانات العامة والكوارث الطبيعية. وبرزت آنذاك توجهات داخل مجلس الوزراء لجعل المجلس هيئة اجتماعية دائمة قائمة بذاتها [23] ، غير أن الأوضاع السياسية المضطربة عشية ثورة 14 تموز عام 1958 حالت دون تنفيذ ذلك [24]، اذ ألغيت وزارة الشؤون الاجتماعية بموجب القرار الجمهوري رقم (13) وأنشئت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتضم تحت إدارتها مجلس الإعانات والمساعدات [25] يتضح مما تقدم ان المجلس مر بثلاث مراحل إدارية ، المرحلة الأولى 1939–1945 وهي مرحلة التأسيس والارتباط المباشر بوزارة الشؤون الاجتماعية، والمرحلة الثانية 1946–1953مرحلة التوسع والاستقلال النسبي بعد إنشاء صندوق الإعانات المركزي ، والمرحلة الثالثة 1953–1958 مرحلة الاستقلال شبه الكامل . وقد مثل المجلس خلال هذه المدة نموذجا مبكرا للتطور الإداري والاجتماعي في العراق الحديث .

المحور الثاني : دور مجلس الإعانات والمساعدات الاقتصادي والاجتماعي في العراق 1939–1953

شهد عام 1939 أول امتحان فعلي لمجلس الاعانات والمساعدات ، حين أغرقت السيول مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في ألوية الكوت والعمارة، فخسر المزارعون محاصيلهم وتشرد العشرات من الأسر [26]. فأرسل مجلس الاعانات والمساعدات لجنة ميدانية لتقدير الخسائر، وأمر بصرف منح عاجلة بلغت (2,500) دينار لتعويض المتضررين، ونقلت المؤن الغذائية والبطانيات بواسطة القطارات من بغداد [27] . وأشارت جريدة العراق في 20 كانون الأول 1939 إلى أن "مجلس الاعانات باشر بتوزيع الخبز والوقود على المنكوبين" [28] وهو ما عد أول تدخل منظم لمجلس الاعانات والمساعدات في مجال الإغاثة العامة ، وكان لتلك الحادثة أثر مباشر في ترسيخ قناعة الحكومة بضرورة استمرار عمل هذا المجلس وتوسيع صلاحياته .

وفي عام 1940 برزت أزمة معيشية جديدة بعد أن اشتدت تبعات الحرب العالمية الثانية على الاقتصاد العراقي ، وارتفعت أسعار السلع المستوردة وندر بعضها بسبب اضطراب الملاحة في الخليج [29] . فأقر مجلس الاعانات والمساعدات برنامجا خاصا لتأمين المواد التموينية الضرورية للعوائل محدودة الدخل، وخصص (5,000) دينار لتغطية نفقات توزيع الطحين والسكر والشاي ، وأصدر أوامره بتشكيل لجان فرعية في بغداد والبصرة والموصل لتوزيع السلع بعدالة ، كما نسق جهوده مع الجمعيات الخيرية المحلية لضمان إيصال المساعدات إلى مستحقيها دون ازدواج في الصرف [30] . فيما أكد تقرير وزارة المالية لعام 1940 أن هذا التنظيم الجديد "أرسى لأول مرة مبدأ الرقابة الحكومية على الأموال المخصصة للاعانة العامة" [31] .

كان عام 1941 من أكثر الأعوام اضطرابا في تاريخ المجلس بسبب اندلاع حركة رشيد عالي الكيلاني [32] وما تبعها من حصار واقتتال داخل العاصمة بغداد ، فانهارت الأسواق وتوقفت سبل النقل ، وارتفعت الأسعار إلى أضعافها ، وأجبر آلاف الأهالي على النزوح نحو مناطق أكثر أمنا. عندئذ تحرك المجلس بسرعة ، فشكل "لجنة طوارئ الإعانات" بالتعاون مع وزارة الداخلية لتوزيع الغذاء والملابس والمأوى

على المتضررين [33]. اذ دون تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية لعام 1941 أن مجلس الاعانات أنفق (4,200) دينار خلال الأزمة ، وهو ما أكدته جريدة البلاد في 26 أيار 1941 حيث ذكرت ، فتح المجلس مخازن مؤقتة في الكرخ والكاظمية وتقديم المساعدات اليومية للنازحين [34] . وكان لتلك الجهود أثر بالغ في تثبيت وجود المجلس بوصفه المؤسسة الرسمية الأولى القادرة على مواجهة الأزمات الوطنية.

واصل المجلس نشاطه في السنوات اللاحقة لمعالجة آثار الحرب، إذ واجه عام 1943 مشكلة نقص المواد الغذائية بسبب تراجع الواردات الزراعية وضعف النقل الداخلي. فشرع بتنفيذ خطة "الإعانات الزراعية" لدعم الفلاحين، وصرف مبالغ صغيرة دون فائدة لتمكينهم من إعادة الزراعة بعد موجة الجفاف في الجنوب[35] . كما دعم المشاريع المؤقتة لتشغيل العاطلين في تنظيف الطرق العامة وبناء الجسور الترابية داخل المدن [36] ودون ديوان المحاسبات في تقريره السنوي لعام 1943 أن "مجلس الإعانات أنفق (9,000) دينار على إعانات العاطلين والفلاحين" ، وهي أرقام كشفت عن توسع نشاطه بصورة غير مسبوقة [37] .

جاءت سنة 1946 لتشهد مرحلة جديدة في عمل المجلس عقب صدور النظام رقم (79) الذي أعاد تنظيمه وربطه بوزارة الشؤون الاجتماعية بوصفه جهازًا مركزيا مسؤولا عن الإعانات في عموم البلاد [38] . وفي السنة ذاتها ضرب الجفاف مناطق واسعة من الفرات الأوسط، اذ فقد الفلاحون محاصيلهم وهجر كثيرون أراضيهم [39] . فاستجاب مجلس الاعانات والمساعدات سريعا وأرسل قوافل إعانة إلى الديوانية والسماوة ، وزع من خلالها الحبوب والأقمشة والوقود، وصرف أكثر من (12,000) دينار كمساعدات مالية للفلاحين [40] . وذكرت جريدة الزمان في تموز 1946 أن " قوافل مجلس الاعانات والمساعدات أنقذت مئات الأسر من الجوع والعوز" [41] مما زاد في شعبية المجلس وتعزيز الثقة به . كان عام 1948 عاما حاسما في تطور نشاط المجلس إذ تفجرت وثبة كانون الثاني 1948 ضد معاهدة بورتسموث [42] وتسببت الاضطرابات بإغلاق الأسواق وتعطل المواصلات وتراجع الدخول اليومية للعمال ، فأصدر مجلس الوزراء قرارا بتكليف مجلس الإعانات والمساعدات بتنفيذ حملة عاجلة لدعم المتضررين فوزع (5,000) دينار على العائلات التي فقدت معيلها، وقدم منحا مالية للطلبة الذين توقفت دراستهم بسبب الأحداث [43] وأشار تقرير الوزارة لتلك السنة إلى أن المجلس "نجح في تهدئة الأوضاع المعيشية عبر تقديم المساعدات دون تمييز" وهو ما جسد دوره الاجتماعي والسياسي في آن واحد [44] .

شهدت بداية الخمسينات أزمات اقتصادية متلاحقة ، إذ تراجعت أسعار الحبوب وارتفعت أسعار المواد المستوردة . فشرع المجلس بتنفيذ خطة إعانة جديدة هدفت إلى تشغيل العاطلين ، اذ اعتمد سياسة الإعانات الإنتاجية بدل المساعدات المباشرة ، فقام بتشغيل العاطلين في أعمال البلديات مقابل أجور رمزية . كما خصص منحا شهرية للأرامل وكبار السن ، وأسس سجلات اجتماعية لرصد الحالات الفقيرة [45] . وفي سنة 1950 أدى فيضان لواء العمارة إلى كارثة إنسانية ، اذ ادى ارتفاع منسوب نهر دجلة وفروعه بسبب الأمطار الغزيرة في الجنوب وضعف التحصينات الترابية ، إلى غرق قرى زراعية واسعة وتشريد مئات العائلات [46] ، فأنفق المجلس خلال أسابيع (8,000) دينار لإغاثة المتضررين وأرسل مواد بناء لإعادة تشييد المنازل المهدمة [47] .

وفي عام 1952 اشتدت الأزمة المعيشية في العراق بسبب ارتفاع الأسعار وقلة المواد التموينية واحتكار بعض التجار، فتفاقمت البطالة وخرجت مظاهرات في بغداد وعدة مدن مطالبة بتحسين الأوضاع [48] عندئذ تولى مجلس الإعانات والمساعدات مهمة عاجلة لتخفيف الأزمة، فوزع المؤن على العوائل الفقيرة ،

وصرف مبالغ نقدية للعمال المسرحين والموظفين الصغار، ونسق مع وزارة التموين [49] لتثبيت الأسعار ومنع الاحتكار[50] وأظهرت تقارير ديوان المحاسبات أن المجلس أنفق في تلك السنة أكثر من (40,000) دينار ضمن برامج الإغاثة والمعونات العامة [51] وأعلنت جريدة الزمان أن فرق المجلس "قامت بمسحٍ اجتماعي شامل للأحياء الفقيرة"، في خطوة عدها المؤرخون أول محاولة لتأسيس قاعدة بيانات عن الفقر في العراق [52] .

يتبين من خلال دراسة المدة 1939–1952 أن مجلس الإعانات والمساعدات كان له دور واضح في تهدئة الأوضاع العامة في العراق، إذ واجه أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية متلاحقة، وتصدى لمشكلاتها بتوزيع الإعانات وتنظيم المساعدات ومساندة الفئات المتضررة. وقد أسهمت جهوده في معالجة آثار الغلاء والبطالة واضطراب الأسواق، فظهر أثره في استقرار الحياة العامة وتقوية صلة الدولة بالمجتمع . وهكذا اختتم المجلس أعماله سنة 1952 وقد اكتسب خبرة واضحة في إدارة الأزمات، ليدخل في السنوات اللاحقة مرحلة جديدة يتوسع فيها دوره اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا مع تطور أجهزة الدولة وازدياد مواردها ، وهو ما سيتناوله البحث في الفصل القادم .

المحور الثالث: تطور الدور الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الإعانات والمساعدات في العراق 1953–1958

شهد العراق سنة 1953 بداية مرحلة جديدة في التنظيم الإداري والاجتماعي عقب بلوغ الملك فيصل الثاني سن الرشد الدستوري وتسلمه سلطاته الرسمية [53] ، فاتجهت الحكومة إلى إصلاح أجهزتها وإعادة تنظيم الدوائر التابعة للوزارات . وفي هذا السياق وسعت المهام الادارية والمالية لمجلس الاعانات ومنحته صلاحيات أوسع في الإشراف على أعمال الإغاثة والإعانات العامة في عموم ألوية المملكة ، اذ خصصت له الميزانية العامة لتلك السنة مبلغ (120,000) دينار ، وهو أعلى مبلغ منذ تأسيسه [54] ، مما أتاح له توسعة نشاطه الاقتصادي والاجتماعي وأصبح المجلس يقدم تقاريره الدورية إلى ديوان المحاسبات، ويتولى مراقبة أعمال لجان الإعانات في الألوية كافة [55] .

بدأ المجلس نشاطه خلال تلك السنة بتنفيذ برنامج اجتماعي واقتصادي متكامل يهدف إلى تخفيف الأعباء عن الفقراء وذوي الدخل المحدود. فمول بناء دارين جديدتين للعجزة في بغداد والبصرة ، وخصص اعتمادات مالية لتوسيع دار الأيتام في الكاظمية ودور الأحداث في الموصل كما منح الجمعيات الخيرية مساعدات بلغت قيمتها (20,000) دينار لتشغيل الملاجئ ومراكز تعليم الخياطة للأرامل [56] وأشار تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية إلى أن المجلس "أصبح الجهاز الرئيسي لتنفيذ سياسة الدولة الاجتماعية" وأنه نفذ برامج للإعانة الشهرية استفاد منها أكثر من تسعة آلاف شخص في بغداد والألوية [57] وقد أدرجت أعمال المجلس ضمن موازنات الوزارات الخدمية بوصفها جزءًا من خطة التنمية الاجتماعية التي تبنتها الحكومة في بداية العهد الجديد [58].

تزامن هذا التطور مع ازدهار الإيرادات النفطية بعد توقيع اتفاقية المناصفة مع شركات النفط العاملة في العراق [59] فازدادت موارد الدولة العامة وخصصت الحكومة نسبة من الفوائض لدعم الإعانات والمشاريع الاجتماعية ، وأصدر مجلس الوزراء تعليماته في تموز 1953 بتخصيص جزء من الإيرادات الإضافية من عوائد النفط لمشاريع الرعاية العامة، ومنها ميزانية مجلس الإعانات وأسهم ذلك في رفع حجم الإعانات الممنوحة سنويا ، وسمح للمجلس بتوسيع خدماته في المحافظات عبر فتح فروع جديدة في الديوانية والكوت

والعمارة. وكان لهذا القرار أثر اقتصادي واجتماعي مهم، إذ ربط لأول مرة بين الدخل النفطي وسياسات العدالة الاجتماعية في العراق [60].

واجه مجلس الاعانات والمساعدات سنة 1954 أزمة كبرى تمثلت في فيضان بغداد ، الذي اجتاح العاصمة في نيسان وألحق أضرارا واسعة بأحياء الكرخ والكرادة والزعفرانية، وتضرر أكثر من ثلاثين ألف مواطن [61] . فنهض المجلس بمسؤولياته وشكل "اللجنة العليا لإغاثة المتضررين" برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية اركان عبادي [62] وعضوية ممثلين عن وزارة الداخلية والهلال الأحمر، وأصدر مجلس الوزراء القرار رقم (94) لسنة 1954 بتخصيص (100,000) دينار من صندوق الإعانات العامة لتمويل أعمال الإغاثة [63] فأنشأ المجلس مراكز إيواء مؤقتة في المدارس والمساجد، ووزع المؤن الغذائية والطبية، وقدم منحا مالية للعوائل التي فقدت مساكنها . حيث ذكرت جريدة البلاد في 21 نيسان 1954 أن المجلس وزع خلال أسبوعين أكثر من خمسين ألف وجبة طعام وسبعة آلاف بطانية [64] . لقد مثل هذا الحدث مرحلة نضوج في الدور الإداري والاقتصادي للمجلس ، إذ جمع بين السرعة في الاستجابة والتنظيم المالي المنضبط، ووضع أول نموذج متكامل لإدارة الكوارث في العهد الملكي.

أدت هذه التجربة إلى مراجعة نظام المجلس الإداري والمالي، فأصدر النظام رقم (22) لسنة 1955 الذي نص على إعادة تنظيم هيكله وتوسيع اختصاصاته . فاستحدثت فيه أقسام جديدة ، وهي ما نوه عنها سابقا، والزم النظام المجلس بإعداد تقارير فصلية ترفع إلى مجلس الوزراء. كما أجاز له فتح حساب خاص في المصرف الوطني العراقي بإشراف ديوان المحاسبات[65]. وبهذا النظام اكتسب المجلس شخصية قانونية شبه مستقلة عن وزارة الشؤون الاجتماعية ، وأصبح مسؤولًا عن تنسيق برامج الإعانات الحكومية ضمن خطة الدولة العامة. وأتاح له ذلك إدارة مشاريعه بمرونة أكبر، خصوصا في حالات الكوارث أو الطوارئ [66] .

شهد العراق في السنة ذاتها فيضانا آخر في لواء العمارة [67] ، فتدخل المجلس مجددا عبر بعثة ميدانية أرسلت إلى المنطقة، وقدمت مساعدات عاجلة بلغت (7,500) دينار خلال أسبوع واحد فقط ، كما أمد الأهالي بمواد غذائية وأقمشة ، وأشرف على إعادة إسكان العوائل المتضررة [68]. وأشادت جريدة العراق في عددها الصادر في 3 أيار 1955 بسرعة الاستجابة الحكومية التي قادها المجلس وعدتها "أنجح حملة إغاثة عرفتها الألوية الجنوبية" [69] ان هذا الحدث اكسب المجلس سمعة إدارية عالية وثقة رسمية كبيرة جعلته الجهاز الأهم في إدارة الأزمات .

بلغ النشاط الاقتصادي والاجتماعي للمجلس في عام 1955 أوجه، إذ توسع في تمويل الجمعيات الخيرية والمراكز الأهلية ، فمول مشروعات صغيرة لتشغيل العجزة والأرامل في بغداد والبصرة، وخصص منحا سنوية لدور الأيتام تجاوزت قيمتها (18,000) دينار[70] ، ووقع اتفاقيات تعاون مع جمعية الهلال الأحمر العراقي ، لتوزيع المواد العينية في المحافظات، ومع جمعية حماية الأطفال لتخصيص إعانات مالية لدور الحضانة التابعة لها ، كان لهذه الشراكات أثر اجتماعي بارز في بناء شبكة تعاون بين القطاع الحكومي والمجتمع الأهلي، وأسهمت في نشر ثقافة المساعدة العامة المنظمة [71] .

اتجه المجلس في عام 1956 إلى ممارسة دور سياسي–اقتصادي واضح بعد توقيع حلف بغداد وما تبعه من اضطرابات في البلاد [72]. فقد ازدادت حدة التوتر الاجتماعي بسبب المظاهرات والاحتجاجات ، وقرر المجلس صرف إعانات استثنائية للعوائل المتضررة من الأحداث في النجف وكربلاء والبصرة بلغت قيمتها (12,000) دينار [73] . وأصدر بيانا أشار فيه إلى أن "المجلس يؤدي واجبه الوطني في خدمة أبناء الشعب

دون تمييز سياسي أو مذهبي" [74] وهو تصريح يعكس استخدام المجلس كأداة تهدئة اجتماعية في خضم الأزمات السياسية . ثم جاءت أزمة العدوان الثلاثي على مصر في تشرين الثاني 1956 لتؤكد هذا الدور[75] إذ تولى المجلس قيادة حملة وطنية لجمع التبرعات للشعب المصري بالتعاون مع وزارة الخارجية والهلال الأحمر، فجمع خلال أسبوعين أكثر من (25,000) دينار وأرسلها إلى السفارة المصرية في بغداد ، كما أطلق برنامج "الإعانات الطارئة" داخل العراق لمساعدة الأسر المتضررة من المظاهرات المساندة لمصر ، ووزع المواد الغذائية في الكرخ والموصل والناصرية [76].

سجل عام 1957 تطورا اقتصاديا واداريا بارزا في تاريخ مجلس الاعانات والمساعدات ، إذ بلغت موازنته (250,000) دينار، صرفت فعليا منها (210,000) على برامج الإعانات، فيما توزعت نفقاته الاخرى بنسبة 48٪ على الإعانات الفردية و32٪ على الجمعيات الخيرية، و20٪ على مشروعات التنمية الاجتماعية [77] فمول المجلس بناء خمسة دور للعجزة في بغداد والبصرة وكربلاء والموصل، وأنشأ مركز تدريب مهني للنساء الأرامل لتعليم الخياطة والأعمال اليدوية ، كما نظم أول دورة تدريبية لموظفي لجان الإعانات في المحافظات حول أساليب المسح الاجتماعي وجمع البيانات الإحصائية [78] وأكد وزير الشؤون الاجتماعية عبد الرسول الخالصي [79] في كلمته أمام مجلس النواب في 12 شباط 1957 أن المجلس "أصبح الركيزة الأساسية في تطبيق سياسة الدولة الاجتماعية الحديثة القائمة على العدالة في توزيع الموارد" [80]. وقد أظهرت تقارير الوزارة انخفاضا ملموسا في نسبة الفقر في أحياء بغداد الشعبية بعد تنفيذ برامج التوزيع الغذائي الشهرية التي أشرف عليها المجلس مباشرة [81] .

كان عام 1958 من أكثر الأعوام اضطرابا في تاريخ مجلس الإعانات والمساعدات، إذ تداخلت فيه الأزمات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية على نحو غير مسبوق. فقد شهدت البلاد في مطلع العام أزمة معيشية خانقة نتيجة ارتفاع الأسعار وتراجع واردات المواد الغذائية بسبب سوء الأحوال الجوية وتعطل النقل النهري والريفي ، فارتفعت أسعار الحبوب بنسبة قاربت (30٪) في الأسواق المحلية ، الأمر الذي دفع الحكومة إلى تكليف المجلس بتنفيذ "خطة الطوارئ الغذائية" لتوزيع الحبوب والسكر والشاي بأسعار رمزية في بغداد والألوية الجنوبية [82].

وفي نيسان من العام ذاته اجتاحت موجة فيضانات واسعة مناطق ديالى والكوت والعمارة، مهددة حياة آلاف الفلاحين[83] فشكل المجلس لجنة ميدانية للإغاثة ، خصص فيها (15,000) دينار ، لاسكان المتضررين في مخيمات مؤقتة ، وأرسل أكثر من مئة طن من الحبوب و(10,000) بطانية إلى المناطق المنكوبة [84] . وقد أشادت جريدة العراق في تقريرها الصادر بتاريخ 20 نيسان 1958 بـ"الجهود الكبيرة التي بذلها مجلس الإعانات في إنقاذ الأسر الفقيرة في الأرياف الجنوبية" [85].

واجه المجلس في منتصف العام اضطرابات المدن الكبرى ، بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية [86] ، فاعتمد خطة عاجلة لتوزيع الإعانات النقدية على العمال العاطلين والأسر التي تضررت من توقف بعض المشاريع الإنشائية ، وبلغ مجموع ما صرفه خلال النصف الأول من العام أكثر من (35,000) دينار، حسبما ورد في التقرير الإداري لوزارة الشؤون الاجتماعية لسنة 1958 [87] .

لقد مثل هذا النشاط الواسع لمجلس الاعانات والمساعدات آخر تجل لفاعلية مؤسسات الرعاية الاجتماعية في العهد الملكي، اذ جاءت ثورة 14 تموز 1958 ، لتنهي وجود المجلس كمؤسسة مستقلة، فأصدر مجلس قيادة الثورة القرار الجمهوري رقم (13) لسنة 1958 الذي قضى بإلغائه ودمج دوائره في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي أنشئت حديثًا لتتولى مهامه ضمن إطار أوسع للرعاية والتنمية الاجتماعية [88] .

وبذلك طويت صفحة المجلس بعد قرابة عشرين عاما من العمل المتواصل، تاركا إرثا إداريا واقتصاديا واجتماعيا كبيرا في تاريخ الدولة العراقية الحديثة. لقد مثلت المدة الممتدة من 1953 إلى 1958 مرحلة النضج الكامل للمجلس ، إذ جمع بين الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة ، وأصبح نموذجا مبكرا لمؤسسات الرعاية العامة . وكان تأثيره بارزا في تشكيل السياسة الاجتماعية والاقتصادية للحكومات المتعاقبة، وفي ترسيخ مفهوم العدالة الاجتماعية كأحد أعمدة الشرعية السياسية للنظام الملكي قبيل نهايته .

الخاتمة

بعد تتبع مسيرة مجلس الإعانات والمساعدات في العراق خلال المدة 1939–1958 يتضح أن هذا المجلس لم يكن مجرد جهاز إداري أو دائرة مالية توزع المساعدات، بل كان انعكاسا مباشرا لتطور الدولة العراقية الحديثة في بعدها الاجتماعي والإنساني . فمنذ استحداث وزارة الشؤون الاجتماعية عام 1939، ظهرت الحاجة إلى جهاز منظم يعنى بمواجهة آثار الأزمات والكوارث ويترجم التزام الدولة تجاه مواطنيها في ميدان الرعاية العامة . وقد تجسدت تلك الحاجة في نشوء مجلس الإعانات بوصفه أول مؤسسة رسمية ذات طابع اجتماعي في تاريخ العراق المعاصر.

بينت الدراسة أن الجذور الأولى لفكرة الإعانة والمساعدة الحكومية تمتد إلى الثلاثينات، عندما كانت الحكومات العراقية تواجه ازمات اقتصادية واجتماعية ، وتشكل لجانا مؤقتة للإغاثة دون أن تملك نظاما قانونيا دائما ، ثم جاء صدور المرسوم الملكي رقم (59) لسنة 1939 ليؤسس وزارة الشؤون الاجتماعية التي جمعت تحت مظلتها مختلف دوائر الرعاية، فكانت تلك اللحظة بداية التحول من الجهود العفوية إلى العمل المؤسسي. وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية، عمل المجلس على تنظيم الإعانات وفق أنظمة محددة ، وأسس علاقات إدارية ومالية مع ديوان المحاسبات، مما رسخ وجوده في الهيكل الحكومي.

وفي مرحلة ما بعد الحرب 1946–1953 شهد المجلس تطورا نوعيا في نشاطه مع صدور النظام رقم (79) لسنة 1946 الذي أعطاه صلاحيات أوسع وهيكلا ثابتا، وضمن له تمويلا سنويا من الميزانية العامة . وقد ارتبط توسع عمله بزيادة موارد الدولة النفطية ، وبتنامي وعي الحكومة بضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الإعانات على الفقراء والمتضررين. وأصبحت تقاريره السنوية جزءا من الوثائق الرسمية للدولة ، وأصبح عمله يخضع للرقابة والمحاسبة ، ما جعله مثالا مبكرا على الشفافية الإدارية في العهد الملكي. كما شهدت هذه المدة بداية التعاون بين المجلس والجمعيات الخيرية الوطنية ، وهو تعاون مثل خطوة متقدمة نحو إشراك المجتمع المدني في إدارة الخدمات الاجتماعية.

أما في المرحلة الأخيرة 1953–1958 فقد بلغ المجلس ذروة نضجه الإداري والتنظيمي ، إذ تحول إلى هيئة عامة تابعة لمجلس الوزراء في الطوارئ والازمات ، تمتلك صلاحيات مالية مستقلة نسبيا، وأعيد تنظيمه بموجب أنظمة جديدة (1955)، فاستحدث أقساما وشعبا متخصصة وارتبط نشاطه بالأحداث الكبرى التي شهدها العراق ، فكان أداة الدولة الأولى في مواجهة الكوارث، وقدم نموذجا عمليا للتخطيط والإدارة الاجتماعية الحديثة . وبسقوط النظام الملكي عام 1958، طويت صفحة المجلس بصدور القرار الجمهوري رقم (13) لسنة 1958 الذي قضى بدمجه في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

هوامش البحث :

1- من أكبر الفيضانات التي شهدها العراق في العهد الملكي، إذ ارتفع منسوب النهر في بغداد وألحق أضرارا جسيمة بمنازل الأهالي. شكلت الحكومة لجنة طارئة لإعانة المتضررين، برئاسة وزير الداخلية للإشراف على تعويضات المتضررين. ينظر : عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج4، دار الحداثة ، بيروت ، 1988، ص148.

2- تأسست لجنة الإغاثة العامة في أعقاب موجة الجفاف التي أصابت مناطق الفرات الأوسط والجنوب سنة 1933، وكلفت بجمع التبرعات الحكومية والأهلية وتوزيع المواد التموينية على الفلاحين المتضررين. ينظر : مأمون أمين زكي، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي، دار الحكمة ، لندن ،2011، ص73 .

3- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج3، مطبعة الأهالي ،بغداد ، 1969، ص43.

4- علي جودت الأيوبي (1886–1969) عسكري وسياسي ودبلوماسي بارز، ولد في الموصل، درس في المدرسة الحربية في اسطنبول ، وشغل مناصب وزارية متعددة في العهد الملكي . اشتهر بإدارته المحافظة واهتمامه بتنظيم شؤون الدولة المدنية . ينظر: جمعة عليوي فرحان ، علي جودة الايوبي ودورة في السياسة العراقية حتى عام 1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، ابن رشد ،1997 .

5- علي جودت الأيوبي، ذكريات علي جودة 1900-1958، مطابع الوفاء ، بيروت، 1967 ،83-84

6- كانت وزارة الشؤون الاجتماعية أول وزارة عراقية تعنى بتنظيم أعمال الرعاية الاجتماعية والإعانات العامة والعمل والضمان، تأسست رسميا في 20 أيلول 1939، وجعلت من مهماتها الإشراف على شؤون العمل والإعانات العامة والجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية . ينظر : جريدة الوقائع العراقية، العدد (1758)، 20 أيلول 1939 .

7- ناجي تركي حمزة عمران ، وزارة الشؤون الاجتماعية 1939-1958، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية ، ابن رشد ، 2012، ص23-25.

8- جريدة الوقائع العراقية، العدد (1738)، 20 أيلول 1939 .

9- ناجي تركي حمزة عمران ، المصدر السابق ، ص26-27 .

10- جريدة الوقائع العراقية ، العدد (1859)، 15 تموز 1941 .

11- وزارة الشؤون الاجتماعية ، التقرير الإداري السنوي لسنة 1942، مطبعة الحكومة بغداد،1943 ، ص5–6 .

12- وزارة الشؤون الاجتماعية ، التقرير الإداري السنوي لسنة 1944، مطبعة الحكومة بغداد،1946 ، ص18–19 .

13- جريدة الوقائع العراقية، العدد(1859) 15 تموز 1941 .

14- دار الكتب والوثائق ، البلاط الملكي ، مقررات مجلس الوزراء (311/527) جلسة (18) لسنة 1946، إعادة تنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية وتوسيع صلاحيات مجلس الإعانات والمساعدات ، وثيقة رقم 17 ، ص21 .

15- وزارة الشؤون الاجتماعية، التقرير الإداري السنوي لسنة 1947، مطبعة الحكومة بغداد،1948 ، ص14-16.
16- وزارة الشؤون الاجتماعية، التقرير الإداري السنوي لسنة 1952، مطبعة الحكومة ، بغداد 1953 ، ص22-23 .
17- وزارة المالية، الميزانية العامة لسنة 1952، مطبعة الحكومة ، بغداد ،1953 ، ص57 .
18- حدث فيضان بغداد الكبير سنة 1954 بسبب ارتفاع منسوب دجلة وتواصل الأمطار، فأغرق مناطق واسعة من العاصمة وشرد آلاف العائلات، مما دفع الحكومة إلى إعلان الطوارئ وتكليف مجلس الإعانات والمساعدات بإدارة أعمال الإغاثة وتنظيم المساعدات. ينظر: جريدة العراق، العدد (3194)، 16 نيسان 1954 .
19- وزارة المالية ، الميزانية العامة لسنة 1955 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1956 ، ص33.
20- جريدة الوقائع العراقية ، العدد (3360)، 5 تموز 1955 .
21- ديوان المحاسبات، التقرير المالي السنوي لسنة 1955، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1956، ص14–15 .
22- ديوان المحاسبات، التقرير المالي السنوي لسنة 1957، مطبعة الحكومة بغداد 1958، ص10–12.
23- وزارة الشؤون الاجتماعية، التقرير الإداري السنوي لسنة 1957، مطبعة الحكومة ، بغداد 1958، ص37 .
24- اندلعت ثورة 14 تموز 1958 بقيادة الضباط الأحرار بزعامة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، فأطاحت بالنظام الملكي وأعلنت قيام الجمهورية العراقية، منهية حكم الأسرة الهاشمية الذي استمر منذ عام 1921. ينظر : ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 1981.
25- جريدة الوقائع العراقية، العدد (8)، 30 تموز 1958.
26- وزارة الشؤون الاجتماعية، التقرير الإداري السنوي لسنة 1939، مطبعة الحكومة بغداد 1940، ص3–4 .
27- دار الكتب والوثائق العراقية ، وزارة الداخلية، الديوان ، رقم الملفة (32050/10338) تقرير عن السيول في ألوية الكوت والعمارة وتأثيرها على المزارعين ، وثيقة رقم 33 ،37 ، ص35 ،41 .
28- جريدة العراق، العدد (1798)، 20 كانون الأول 1939 .
29- شهد العراق سنة 1940 اضطرابا اقتصاديا حادا نتيجة تبعات الحرب العالمية الثانية، إذ أدت العمليات العسكرية في البحر الأحمر والخليج العربي إلى انقطاع خطوط النقل البحري وارتفاع كلفة الاستيراد، مما سبب نقصا في السلع التموينية وارتفاعا في الأسعار داخل الأسواق العراقية . ينظر: عبد الرزاق الحسني ،ج5 ، المصدر السابق، ص112.
30- وزارة الشؤون الاجتماعية، التقرير الإداري السنوي لسنة 1940، مطبعة الحكومة ، بغداد 1941، ص41-42 .
31- وزارة المالية، التقرير المالي السنوي لسنة 1940، مطبعة الحكومة ، بغداد 1941، ص67 .
32- قاد رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني محاولة انقلابية فاشلة، بدعم من ضباط "المربع الذهبي" ضد النفوذ البريطاني ، نتج عنها اسقاط حكومة الوصي عبد الاله ، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة

الكيلاني ، فاندلعت معارك شرسة في بغداد انتهت بإعادة الاحتلال البريطاني للعراق . ينظر: قيس جواد علي الغريري، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية 1892–1965، شركة الحوراء للتجارة والطباعة، بغداد 2006 .

33- دار الكتب والوثائق ، البلاط الملكي ، الخزينة الخاصة ، رقم الملفة (313/2408) تشكيل لجنة طوارئ الإعانات أثناء اضطرابات نيسان 1941، رقم الوثيقة 11 ، ص15-16.

34- جريدة البلاد (بغداد) العدد (2375)، 26 أيار 1941 .

35- دار الكتب والوثائق ، ديوان مراقب الحسابات العام ، رقم الملفة (3215/750) ، إعانات للفلاحين المتضررين من الجفاف في الألوية الجنوبية ، رقم الوثيقة 2، ص4

36- جريدة العراق (بغداد) العدد (2278)، 14 أيلول 1943 .

37- ديوان المحاسبات، التقرير المالي السنوي لسنة 1943، مطبعة الحكومة ، بغداد 1944، ص43 .

38- جريدة الوقائع العراقية ، العدد (2556)، 7 تشرين الأول 1946 .

39- الحكومة العراقية ، وزارة الزراعة ، التقرير الإداري السنوي لسنة 1946، مطبعة الحكومة، بغداد ، 1947، ص19–20 .

40- دار الكتب والوثائق ، البلاط الملكي ، الديوان ، رقم الملفة (313/1182) ، مساعدات مالية للفلاحين المتضررين في لوائي الديوانية والسماوة 1946، رقم الوثيقة15، ص19 .

41- جريدة الزمان(بغداد) العدد (2628) 20 تموز 1946 .

42- وقعته الحكومة العراقية برئاسة صالح جبر مع بريطانيا في مدينة بورتسموث البريطانية، هدفت إلى تجديد التحالف السياسي والعسكري بين البلدين بعد انتهاء معاهدة 1930، فقوبلت برفض شعبي واسع وتفجرت ضدها "وثبة كانون الثاني 1948" التي أسقطت المعاهدة والحكومة . ينظر: صالح عبد العالي خليف وجعفر عبد الدائم المنصور، اثر معاهدة بورتسموث 1948 في اثارة العنف السياسي ، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية ، العدد 4، المجلد 44، 2019 .

43- دار الكتب والوثائق ، البلاط الملكي ، الديوان ، رقم الملفة (311/2616) قرار تكليف مجلس الإعانات والمساعدات بدعم العائلات المتضررة من الأحداث الأخيرة، 1948 ، وثيقة رقم 51، ص57.

44- تراجعت أسعار الحبوب في مطلع الخمسينات نتيجة فائض الإنتاج الزراعي المحلي بعد تحسن المواسم المطرية، مقابل ارتفاع أسعار المواد المستوردة ، بسبب الحرب الكورية (1950–1953) وما رافقها من اضطراب في التجارة العالمية. ينظر :عبد الرزاق الحسني، ج8 ، المصدر السابق ، ص64 .

45- دار الكتب والوثائق، البلاط الملكي ، الديوان ، رقم الملفة (311/2712) ، خطة تشغيل العاطلين في أعمال البلديات وتخصيص الإعانات للأرامل وكبار السن 1950، وثيقة رقم 23، ص34.

46- جريدة العراق (بغداد) العدد (3457) 14 نيسان 1950 .

47- ديوان المحاسبات، التقرير المالي السنوي لسنة 1950، مطبعة الحكومة، بغداد، 1951، ص17 .

48- عبد الرزاق الحسني، ج9 ، المصدر السابق ، 86–87 .

49- كانت وزارة التموين إحدى الوزارات الاقتصادية التي استحدثت في العراق أثناء الحرب العالمية الثانية سنة 1944، لتتولى تنظيم استيراد وتوزيع المواد الغذائية والتموينية، ومراقبة الأسعار

ومنع الاحتكار، واستمر عملها حتى عام 1948 حين ادمجت لاحقا بوزارة الاقتصاد. ينظر: ابتسام حمود محمد ، وزارة التموين في العراق 1944-1948،مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، العدد(1/62) ، جامعة تكريت ، 2024.

50- دار الكتب والوثائق ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة (32050/7892) تنسيق التوزيع والاستيراد بين مجلس الإعانات والمساعدات ووزارة التموين لتثبيت الأسعار ومراقبة الأسواق1952، وثيقة رقم 11 ، ص12-13 .

51- ديوان المحاسبات، التقرير المالي السنوي لسنة 1952، مطبعة الحكومة، بغداد، 1953، ص6 .

52- جريدة الزمان (بغداد) العدد (4610)، 2 كانون الأول 1952 .

53- عقب بلوغ الملك فيصل الثاني سن الرشد الدستوري في 2 أيار 1953، أعلن رسمياً تسلمه سلطاته الملكية بعد انتهاء وصاية الأمير عبد الإله ، فبدأت مرحلة جديدة اتجهت فيها الحكومة إلى إعادة تنظيم الإدارة وتحديث مؤسسات الدولة . ينظر: طارق ابراهيم شريف ، سيرة حياة الملك فيصل الثاني 1935-1958 اخر ملوك العراق ، دار غيداء للنشر ، عمان ، 2011 .

54- وزارة المالية، الميزانية العامة للدولة لسنة 1953، مطبعة الحكومة، بغداد، 1954، ص11.

55- ديوان المحاسبات، التقرير المالي السنوي لسنة 1953، مطبعة الحكومة، بغداد، 1954، ص19 .

56- وزارة الشؤون الاجتماعية، التقرير الإداري السنوي لسنة 1953، مطبعة الحكومة، بغداد، 1954، ص55-56.

57- المصدر نفسة ، ص57-58.

58- وزارة المالية، الميزانية العامة لسنة 1954، مطبعة الحكومة، بغداد، 1955، ص9

59- وقعت اتفاقية المناصفة النفطية في 15 شباط 1952 بين الحكومة العراقية وشركات النفط الأجنبية العاملة في البلاد، وتعد من أهم الاتفاقيات الاقتصادية في تاريخ العراق الحديث، إذ نصت على تقاسم الأرباح الصافية من إنتاج النفط بنسبة (50% للحكومة العراقية و50% للشركات) فشكلت نقطة تحول في زيادة الإيرادات العامة للدولة . ينظر : حكمت سامي سليمان ، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1979، ص67 .

60- جريدة الوقائع العراقية، العدد (3084)، 15 شباط 1953 .

61- الحكومة العراقية، وزارة الزراعة ، التقرير الإداري السنوي لسنة 1954، مطبعة الحكومة، بغداد، 1955، ص25.

62- أركان عبادي (1915–1969) إداري وسياسي عراقي، انتخب نائبا في مجلس النواب العراقي ، وشغل منصب وزير الشؤون الاجتماعية وكالة 1954 ، وعرف بدوره الفعال في تنظيم أعمال الإغاثة أثناء فيضان بغداد الكبير، ينظر :سنان صادق الزيدي وخليل حمود عثمان ، اركان عبادي احد رواد بناء الدولة العراقية ، مكتبة احمد الجلبي ،بغداد 2014 .

63- دار الكتب والوثائق العراقية ، البلاط الملكي ، الديوان ، رقم الملفة (311/5634) محاضر اجتماعات اللجنة العليا لإغاثة المتضررين من فيضان بغداد 1954، وثيقة رقم 5، ص8.

64- جريدة البلاد(بغداد) العدد (4721)، 21 نيسان 1954 .

65- جريدة الوقائع العراقية ، العدد (3339) 10 نيسان 1955 .

66- وزارة الشؤون الاجتماعية، التقرير الإداري السنوي لسنة 1955، مطبعة الحكومة، بغداد، 1956، ص41.

67- نتيجة لارتفاع منسوب نهر دجلة وروافده بعد أمطار غزيرة، غمرت المياه مناطق واسعة من قضاء علي الغربي والمجر الكبير، وتهدمت عشرات الدور الزراعية وتضررت الأراضي المزروعة بالحنطة والشعير. فسارعت الحكومة إلى إعلان المنطقة منكوبة، وأوفدت بعثة إغاثة بالتعاون مع مجلس الإعانات والمساعدات لإيواء المتضررين وتقديم المؤن العاجلة. ينظر : جريدة العراق (بغداد) العدد (5210)، 3 أيار 1955 .

68- دار الكتب والوثائق العراقية، وزارة الداخلية ، الديوان ، رقم الملفة(32050/6635) بعثة مجلس الإعانات إلى لواء العمارة – تقارير الصرف والمساعدات الميدانية، وثيقة رقم 30،29 ص34-35 .

69- جريدة العراق (بغداد) العدد (3261)، 3 أيار 1955 .

70- ديوان المحاسبات، التقرير المالي السنوي لسنة 1955، مطبعة الحكومة، بغداد، 1956، ص43 .

71- جريدة الزمان (بغداد) العدد (5509)، 18 تشرين الأول 1955.

72- تحالف عسكري–سياسي أبرم في شباط 1955 بين العراق وتركيا، ثم انضمت إليه بريطانيا وايران وباكستان، هدفه المعلن حماية الشرق الأوسط من النفوذ السوفيتي، أثار معارضة شعبية واسعة في العراق . ينظر: ليلى ياسين حسين ، دور نوري السعيد في حلف بغداد واثرة في العلاقات الوطنية العربية حتى عام 1958، مكتبة الفكر العربي ، بغداد، 2002 .

73- وزارة الشؤون الاجتماعية، التقرير الإداري السنوي لسنة 1956، مطبعة الحكومة، بغداد، 1957، ص15 .

74- جريدة البلاد(بغداد) العدد (5260)، 20 آذار 1956 .

75- أزمة العدوان الثلاثي على مصر: هجوم عسكري شنته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر في 29 تشرين الأول 1956، عقب تأميم الرئيس جمال عبد الناصر لقناة السويس، استمر حتى أوائل كانون الأول، وأثار موجة تضامن واسعة في العراق والعالم العربي . ينظر: ليلى ياسين حسين ، المصدر السابق ، ص72 .

76- دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي ، الديوان ، رقم الملفة (311/4804) إعانات المجلس في أعقاب العدوان الثلاثي 1956 – حملات الإغاثة والتبرعات، وثيقة رقم 33، ص37 -39.

77- ديوان المحاسبات، التقرير المالي السنوي لسنة 1957، مطبعة الحكومة، بغداد، 1958، ص58–59.

78- دار الكتب والوثائق ، ملفات البلاط الملكي ، الخزينة الخاصة ، رقم الملفة (313/3072) مشروعات مجلس الإعانات- إنشاء دور العجزة ومراكز التدريب المهني ، رقم الوثيقة 22، ص25.

79- عبد الرسول الخالصي (1909-1985) ولد في الكاظمية ، وهو محام وسياسي عراقي ، وشغل مناصب ادارية ونيابية ووزارية ، حيث تولى وزارة العدلية ووزارة المواصلات والاشغال خلال (1952-1953) ومنصب وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة نوري السعيد الثالثة عشر . ينظر: عماد الجواهري ، عبد الرسول الخالصي الوزير والنائب السابق ، شركة الطيف للطباعة ، 2025 .

80- محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة السابعة عشرة، الجلسة الثالثة عشرة المنعقدة في 12 شباط 1957 ،ص76 .

81- وزارة الشؤون الاجتماعية، التقرير الإداري السنوي لسنة 1957، مطبعة الحكومة، بغداد، 1958، ص9–10 .
82- وزارة الشؤون الاجتماعية، التقرير الإداري السنوي لسنة 1958، مطبعة الحكومة، بغداد 1959، ص38–40 .
83- شهد العراق في نيسان 1958 فيضانات شديدة بسبب ارتفاع منسوب دجلة والفرات بعد أمطار غزيرة فاقت معدلاتها السنوية، ما أدى إلى غرق مساحات زراعية واسعة في ألوية ديالى والكوت والعمارة، وتهجير آلاف الفلاحين إلى مناطق مرتفعة مؤقتة قرب ضفاف النهرين . ينظر: الحكومة العراقية، وزارة الزراعة، التقرير الإداري السنوي لسنة 1958، مطبعة الحكومة، بغداد، 1959، ص62 .
84- دار الكتب والوثائق ، وزارة المالية ، رقم الملفة (32112/291) إعانات الطوارئ لفيضانات ديالى والعمارة لسنة 1958 ، رقم الوثيقة 55 ، ص61.
85- جريدة العراق (بغداد) العدد (3584) 20 نيسان 1958، ص2.
86- تدهورت الأوضاع السياسية منتصف عام 1958 نتيجة للتوتر المتصاعد بين الحكومة من جهة والأحزاب الوطنية والرأي العام ، بعد سلسلة من الأزمات الوزارية ، فشهد الاقتصاد حالة من التراجع ، نتج عنة تباطؤ بتنفيذ بعض المشاريع الاعمارية ، وتقليص الاستثمارات الحكومية ، وتوقف لعدد من المشاريع الإنشائية الكبرى مما ادى الى تسريح عدد من العمال . ينظر : عبد الرزاق الحسني ، ج10 ، المصدر السابق ، ص 223.
87- وزارة الشؤون الاجتماعية، التقرير الإداري السنوي لسنة 1958 ، ص53.
88- عبد الرزاق الحسني ، ج10 ، المصدر السابق ، ص 263.

قائمة المصادر :

اولا: الوثائق الغير منشورة :

1- دار الكتب والوثائق ، البلاط الملكي ، الخزينة الخاصة ، رقم الملفة (313/2408) تشكيل لجنة طوارئ الإعانات أثناء اضطرابات نيسان 1941، رقم الوثيقة 11 .
2- دار الكتب والوثائق ، البلاط الملكي ، الديوان ، رقم الملفة (313/1182) ، مساعدات مالية للفلاحين المتضررين في لوائي الديوانية والسماوة 1946، رقم الوثيقة 15 .
3- دار الكتب والوثائق ، البلاط الملكي ، الديوان ، رقم الملفة (311/2616) قرار تكليف مجلس الإعانات والمساعدات بدعم العائلات المتضررة من الأحداث الأخيرة، 1948 ، وثيقة رقم 51 .
4- دار الكتب والوثائق ، البلاط الملكي ، مقررات مجلس الوزراء (311/527) جلسة (18) لسنة 1946، إعادة تنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية وتوسيع صلاحيات مجلس الإعانات والمساعدات ، وثيقة رقم 17 .
5- دار الكتب والوثائق ، ديوان مراقب الحسابات العام ، رقم الملفة (3215/750) ، إعانات للفلاحين المتضررين من الجفاف في الألوية الجنوبية ، رقم الوثيقة 2 .
6- دار الكتب والوثائق ، ملفات البلاط الملكي ، الخزينة الخاصة ، رقم الملفة (313/3072) مشروعات مجلس الإعانات- إنشاء دور العجزة ومراكز التدريب المهني ، رقم الوثيقة 22.

7- دار الكتب والوثائق ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة (32050/7892) تنسيق التوزيع والاستيراد بين مجلس الإعانات والمساعدات ووزارة التموين لتثبيت الأسعار ومراقبة الأسواق1952، وثيقة رقم 11 .
8- دار الكتب والوثائق ، وزارة المالية ، رقم الملفة (32112/291) إعانات الطوارئ لفيضانات ديالى والعمارة لسنة 1958 ، رقم الوثيقة 55 .
9- دار الكتب والوثائق العراقية ، البلاط الملكي ، الديوان ، رقم الملفة (311/5634) محاضر اجتماعات اللجنة العليا لإغاثة المتضررين من فيضان بغداد 1954، وثيقة رقم 5 .
10- دار الكتب والوثائق العراقية ، وزارة الداخلية، الديوان ، رقم الملفة (32050/10338) تقرير عن السيول في ألوية الكوت والعمارة وتأثيرها على المزارعين ، وثيقة رقم 33 ،37 .
11- دار الكتب والوثائق العراقية، وزارة الداخلية ، الديوان ، رقم الملفة(32050/6635) بعثة مجلس الإعانات إلى لواء العمارة – تقارير الصرف والمساعدات الميدانية، وثيقة رقم 29،30 .
12- دار الكتب والوثائق، البلاط الملكي ، الديوان ، رقم الملفة (311/2712) ، خطة تشغيل العاطلين في أعمال البلديات وتخصيص الإعانات للأرامل وكبار السن 1950، وثيقة رقم 23 .
13- دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي ، الديوان ، رقم الملفة (311/4804) إعانات المجلس في أعقاب العدوان الثلاثي 1956 – حملات الإغاثة والتبرعات، وثيقة رقم 33 .

ثانيا : القوانين والانظمة الحكومية العراقية :

1- الحكومة العراقية ، وزارة الزراعة ، التقرير الإداري السنوي لسنة 1946، مطبعة الحكومة، بغداد ، 1947 .
2- الحكومة العراقية، وزارة الزراعة ، التقرير الإداري السنوي لسنة 1954، مطبعة الحكومة، بغداد، 1955 .
3- الحكومة العراقية، وزارة الزراعة، التقرير الإداري السنوي لسنة 1958، مطبعة الحكومة، بغداد، 1959 .
4- ديوان المحاسبات، التقرير المالي السنوي لسنة 1943، مطبعة الحكومة ، بغداد 1944 .
5- ديوان المحاسبات، التقرير المالي السنوي لسنة 1950، مطبعة الحكومة، بغداد، 1951 .
6- ديوان المحاسبات، التقرير المالي السنوي لسنة 1952، مطبعة الحكومة، بغداد، 1953 .
7- ديوان المحاسبات، التقرير المالي السنوي لسنة 1953، مطبعة الحكومة، بغداد، 1954 .
8- ديوان المحاسبات، التقرير المالي السنوي لسنة 1955، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1956 .
9- ديوان المحاسبات، التقرير المالي السنوي لسنة 1955، مطبعة الحكومة، بغداد، 1956 .
10- ديوان المحاسبات، التقرير المالي السنوي لسنة 1957، مطبعة الحكومة ، بغداد 1958.
11- ديوان المحاسبات، التقرير المالي السنوي لسنة 1957، مطبعة الحكومة، بغداد، 1958 .
12- محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة السابعة عشرة، الجلسة الثالثة عشرة المنعقدة في 12 شباط 1957 .
13- وزارة الشؤون الاجتماعية ، التقرير الإداري السنوي لسنة 1942، مطبعة الحكومة بغداد،1943 .
14- وزارة الشؤون الاجتماعية ، التقرير الإداري السنوي لسنة 1944، مطبعة الحكومة بغداد،1946 .
15- وزارة الشؤون الاجتماعية، التقرير الإداري السنوي لسنة 1939، مطبعة الحكومة بغداد 1940.

16- وزارة الشؤون الاجتماعية، التقرير الإداري السنوي لسنة 1940، مطبعة الحكومة ، بغداد 1941.
17- وزارة الشؤون الاجتماعية، التقرير الإداري السنوي لسنة 1947، مطبعة الحكومة بغداد،1948 .
18- وزارة الشؤون الاجتماعية، التقرير الإداري السنوي لسنة 1952، مطبعة الحكومة ، بغداد 1953 .
19- وزارة الشؤون الاجتماعية، التقرير الإداري السنوي لسنة 1953، مطبعة الحكومة، بغداد، 1954،
20- وزارة الشؤون الاجتماعية، التقرير الإداري السنوي لسنة 1955، مطبعة الحكومة، بغداد، 1956 .
21- وزارة الشؤون الاجتماعية، التقرير الإداري السنوي لسنة 1956، مطبعة الحكومة، بغداد، 1957.
22- وزارة الشؤون الاجتماعية، التقرير الإداري السنوي لسنة 1957، مطبعة الحكومة ، بغداد 1958.
23- وزارة الشؤون الاجتماعية، التقرير الإداري السنوي لسنة 1957، مطبعة الحكومة، بغداد، 1958.
24- وزارة الشؤون الاجتماعية، التقرير الإداري السنوي لسنة 1958، مطبعة الحكومة، بغداد 1959.
25- وزارة المالية ، التقرير المالي السنوي لسنة 1940، مطبعة الحكومة ، بغداد 1941 .
26- وزارة المالية ، الميزانية العامة لسنة 1955 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1956 .
27- وزارة المالية ، الميزانية العامة للدولة لسنة 1953، مطبعة الحكومة، بغداد، 1954 .
28- وزارة المالية، الميزانية العامة لسنة 1952، مطبعة الحكومة ، بغداد ،1953 .
29- وزارة المالية، الميزانية العامة لسنة 1954، مطبعة الحكومة، بغداد، 1955 .

ثالثا : الرسائل والاطاريح الجامعية :

1- جمعة عليوي فرحان ، علي جودة الايوبي ودورة في السياسة العراقية حتى عام 1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، ابن رشد ،1997 .
2- ناجي تركي حمزة عمران ، وزارة الشؤون الاجتماعية 1939-1958، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية ، ابن رشد ، 2012 .

رابعا : الكتب العربية :

1- حكمت سامي سليمان ، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1979 .
2- سنان صادق الزيدي وخليل حمود عثمان ، اركان عبادي احد رواد بناء الدولة العراقية ، مكتبة احمد الجلبي ، بغداد 2014 .
3- طارق ابراهيم شريف ، سيرة حياة الملك فيصل الثاني 1935-1958 اخر ملوك العراق ، دار غيداء للنشر ، عمان ، 2011 .
4- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج4، دار الحداثة ، بيروت ، 1988 .
5- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج3، مطبعة الأهالي ،بغداد ، 1969 .
6- علي جودت الأيوبي، ذكريات علي جودة 1900-1958، مطابع الوفاء ، بيروت، 1967 .

7- عماد الجواهري ، عبد الرسول الخالصي الوزير والنائب السابق ، شركة الطيف للطباعة ، 2025 .
8- قيس جواد علي الغريري ، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية 1892–1965، شركة الحوراء للتجارة والطباعة، بغداد 2006 .
9- ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 1981.
10- ليلى ياسين حسين ، دور نوري السعيد في حلف بغداد واثرة في العلاقات الوطنية العربية حتى عام 1958، مكتبة الفكر العربي ، بغداد، 2002 .
11- مأمون أمين زكي، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي، دار الحكمة ، لندن ،2011 .

خامسا: البحوث والمقالات المنشورة :

1- ابتسام حمود محمد ، وزارة التموين في العراق 1944-1948،مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، العدد(1/62) ، جامعة تكريت ، 2024.
2- صالح عبد العالي خليف وجعفر عبد الدائم المنصور، اثر معاهدة بورتسموث 1948 في اثارة العنف السياسي ، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية ، العدد 4، المجلد 44، 2019 .

سادسا : الجرائد :

1- جريدة الوقائع العراقية، العدد (1758)، 20 أيلول 1939 .
2- جريدة الوقائع العراقية، العدد (1738)، 20 أيلول 1939 .
3- جريدة الوقائع العراقية ، العدد (1859)، 15 تموز 1941 .
4- جريدة الوقائع العراقية ، العدد (3360)، 5 تموز 1955 .
5- جريدة الوقائع العراقية، العدد (8)، 30 تموز 1958.
6- جريدة الوقائع العراقية ، العدد (2556)7 تشرين الأول 1946 .
7- جريدة الوقائع العراقية، العدد (3084)، 15 شباط 1953 .
8- جريدة الوقائع العراقية ، العدد (3339) 10 نيسان 1955 .
9- جريدة البلاد (بغداد) العدد (2375)، 26 أيار 1941 .
10-جريدة البلاد(بغداد) العدد (4721)، 21 نيسان 1954
11-جريدة البلاد(بغداد) العدد (5260)، 20 آذار 1956 .
12- جريدة العراق(بغداد) العدد (1798)، 20 كانون الأول 1939 .
13- جريدة العراق (بغداد) العدد (2278)، 14 أيلول 1943 .
14-جريدة العراق (بغداد) العدد (3457) 14 نيسان 1950 .
15- جريدة العراق،(بغداد) العدد (3194)، 16 نيسان 1954 .
16-جريدة العراق (بغداد) العدد (5210)، 3 أيار 1955 .
17-جريدة العراق (بغداد) العدد (3261)، 3 أيار 1955 .
18-جريدة العراق (بغداد) العدد (3584) 20 نيسان 1958 .
19-جريدة الزمان(بغداد) العدد (2628) 20 تموز 1946 .
20-جريدة الزمان (بغداد) العدد (4610)، 2 كانون الأول 1952 .
21-جريدة الزمان (بغداد) العدد (5509)، 18 تشرين الأول 1955.